

واودعوها مصارف سويسرا ، فلم يوفق حتى الان . وتقدر هذه الاموال بنصف مليار دولار .

وقصة محمد خيضر واموال جبهة التحرير الجزائرية المودعة في احسد المصارف السويسرية ما زالت ماثلة في الازهان . فقد كان خيضر امينا لصندوق الجبهة . وقبل استقلال الجزائر اودع البنك التجاري العربي (وهو سويسري) مبلغ خمسين مليون فرنك سويسري . وفي عام ١٩٦٤ ، وعلى اثر الخلافات بين اعضاء المكتب السياسي للجبهة ، حل السيد آيت حسين محل خيضر ، فعهدت اليه الحكومة باسترجاع المبالغ من سويسرا . ولكن خيضر سارع الى تحويل قسم منها الى خارج سويسرا . ورقعت القضية الى المحاكم السويسرية حتى وصلت الى المحكمة الفدرالية في لوزان (وهي المحكمة العليا في البلاد) ، فكان جوابها واضحا : ان خيضر هو الذي وضع المبلغ في المصرف ، والمصرف لسن يسلمها الا لصاحبها . وهذا الحكم قد صدر في صيف عام ١٩٧٤ ، أي بعد عشر سنوات من اقامة الدعوى ، وبعد اغتيال خيضر . وما زالت اموال الجبهة (وهي مبالغ مكونة من الاشتراكات المالية التي تبرع بها العمال الجزائريون في فرنسا ما بين عام ١٩٥٤ و ١٩٦٢) قابعة في خزائن المصرف السويسري . وقد تبقى مدة في حوزة المصرف قبل ان تصدر الحكومة السويسرية مرسوما بتوزيعها على المؤسسات الخيرية ، ومنها المبرات اليهودية (١٣) .

وماذا تفعل سويسرا بالرساميل المهربة والمخزونة في مصارفها ؟

ان الطبقة الحاكمة تدلي بعدة حجج ، لعل اهمها الحجة القائلة بان هذه الرساميل ضرورية لتمويل الانتاج القومي في سويسرا . ولكن الحجة واهية لان الادخار القومي فيها يكفي وحده لتمويل كل مشاريع الازدهار الاقتصادي . ان الرساميل المهربة ضرورية ، في الحقيقة ، لشيء اخر ، لتمويل عمليات مشبوهة ومغامرات استغلالية ترسمها الامبريالية وتنفذها الانظمة المتواطئة معها . وما حل بدولة التشيلي اعظم مثل على ذلك .

ففي الخمسينات من هذا القرن ، وبعد ظهور بعض الحركات الوطنية في العالم النامي ، قررت الامبريالية العالمية التصدي بسرعة لاية حركة تحررية . وهذا ما فعلته ، وبشكل مباشر ، في دول اميركا اللاتينية ابتداء من عام ١٩٥٦ ، وخصوصا بعد نجاح حركة كاسترو في كوبا . وهذا ما فعلته كذلك في افريقية ، بعد نجاح الثورة المصرية في عام ١٩٥٢ ، وظهور لومومبا في الكونغو البلجيكي في عام ١٩٦٠ .

ولكن هزيمتها في فيتنام لقنتها درسا يتلخص في وجوب الاعتماد على الحلفاء